متعادل بحيث لا تجد طروحاتها ملغاةً بالجملة عبر العودة إلى قاعدة أصلية أو فرضية قانونية ترفضا جملةً و تفصيلاً. وبالنسبة لليوتار فإنّ نظام عبارة الأحكام المعرفية ـ اللجوء إلى أفكار من مثل الدليل العملي، البرهان التاريخي، شاهد عيان توثيقي، وغيرها ـ هي التي تمارس هذا الضغط المشوّش على أداء الحوار المتحضّر. إنه لاينكر بالطبع أنّ هذه الأحكام يمكن أن تكون أحياناً مشروعة، وأنها تمتلك (إذا صحّ التعبير) مصداقية اقليمية أو فلك ملائم لاصدار الحكم، خصوصاً بشأن تلك المسائل التي تكون فيها قضايا الحقيقة والزيف واقعيةً: ١) عبر اجماع عام يطال الموضوع الرئيسي للنزاع، ٢) وعبر قابليتها للحلّ دون اللجوء إلى معايير تهيمن على مصالح هذا الطرف المعارض أو ذاك. وهكذا يمكن أن تطبّق بدون تحيّز لصالح أمثلةٍ مشتقّة من دلائل معرفية مباشرة مبرهنة ذاتياً، حالات تتطلّب فيها ـ كما يعبّر ليوتار ـ "عبارةُ الإدراك عرضَ حدوس موازية: المفهوم عندئذ يحدّد بواسطة العرض الذي يوافقه، وتحديداً الخطّة *schema*."[١٢] ولكن من الواضح أنّ مشكلةً ستنشأ بخصوص المسائل ذات الطبيعة التاريخية أو الواقعية ـ التوثيقية، مسائل (إذا صحت العبارة) يصعب فيها تماماً "اخضاع المفاهيم للحدوس" بما أنّ الأدلة هنا توجد فقط على شكل بيانات، نصوص، مصادر أرشيفية، صياغات أكاديمية، الخ، يكون كلّ منها عرضةً للجدل من جانب خصوم النزاع أو أولئك الساعون لاكتشاف الحقيقة. وعند هذه النقطة، كما يفترض ليوتار، نواجه قضايا لايمكن حلّها ضمن سياق "نظام العبارة" التابع للحكم المعرفي، والتي من الأفضل أن تتم مقاربتها بمحاكاة الخطاب الكانطي المتعلق بعلم الجمال، خصوصاً عندما يستحضر ذاك الخطاب مبدأ التسامي كاستعارة لأنماط التجربة أو الشعور التي تتجاوز جميع قوى الإكتناه الحسّي (الظاهراتي) من جهة، والفهم المفهومي من جهة أخرى. هنا تماماً يتقاطع التسامي مع الجميل ويفترق عنه: وهذا عائد إلى حقيقة أنّ التسامي يفترض "ليس فقط متعة حيادية وكونية بلا مفهوم،" بل أيضاً "نهاية مضادّة للنهاية،